

■ عرض كتاب ■

وحدة الأمة العربية : المصير والمسيرة

تأليف : اسماعيل صبرى عبد الله *

عرض: محمد سمير مصطفى**



الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله، رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط ومدير معهد التخطيط القومى بالقاهرة خلال السنوات ٦٩-١٩٧٧ رجل دولة بارز ومفكر اقتصادى له التزام عميق بقضايا وطنه وأمتة على امتداد نصف قرن. قبل ربع قرن كتب عن مشاكل ادارة القطاع العام والقيود التى تكبل أداءه وتعوق كفاءته وكتب عن المواجهة مع اسرائيل فى سنوات الاعداد لتحرير الأرض وسنوات الاستنزاف. وفى منتصف السبعينات أخرج سفره الرائع عن النظام الاقتصادى العالمى الجديد. وفى التسعينات كتب عن مصر التى نريدها فى صورة تقرير تفصيلى واضح المعالم عن منهج العمل لتحقيق نقله حضارية مرموقة من أجل مصر.

وهذا الكتاب الذى نعرض له. أعده المؤلف فى مناسبة مرور خمسين عاما على ميلاد جامعة الدول العربية. والكتاب يتألف من جزئين : الجزء الأول منه " المتن " ويقدم الرؤية العامة لقضية الوحدة العربية والجزء الثانى " التذييل " يقدم مجموعة من اجتهادات المؤلف السابقة بعضها نشر والبعض الآخر تداولته ايدى اصدقائه. فى الفصل الأول يناقش المؤلف مفهوم الوطن العربى وكيونته أمة أو إقليما من منظور الجغرافيا والتاريخ معا، حيث يشير المؤلف الى حقيقة أن الحج الى بيت الله الحرام قد لعب دورا عظيما فى تواصل العرب على بعد المسافة بين اقطارهم جميعا. فالحجيج يسافرون الى مكة المكرمة من اقصى المغرب عابرا كل شمال افريقيا ، وحجيج مصر والمغاربة

* أ.د. اسماعيل صبرى عبد الله : رئيس منتدى العالم الثالث، حاليا.

**أ.د. محمد سمير مصطفى ، مستشار بمركز التخطيط الزراعى ، معهد التخطيط القومى.

والافارقة يختلطون بحجاج آسيا الصغرى ومشارف القوقاز عبر سوريا ولبنان وفلسطين . والى جانب هذا النوع من التواصل فإن وحدة اللغة والتاريخ ومؤسسات الاشعاع الدينى فى القرويين والزيتونه والأزهر قد وقفت حصونا منيعة ضد التغريب وحافظت على لغة القرآن الكريم وحفظت للحضارة العربية وحدة اللغة وهى جوهر هذه الحضارة المشتركة التى حافظت للكاتب والصحف والمسرحيات والغناء ، والموسيقى على تواصلها وتجدها ونفضت عنها غبار عصور التخلف ، كما رسخها ايضا وحدة الصراع ضد الغزاة . واستنادا الى مفهوم كلمة اقليم التى تعنى قارة فى لغة الأمم المتحدة وتشير الى مجموعات مختلفة من حيث الأهداف والوسائل ، كما فى لغة السياسة الدولية ، فإن المؤلف يتقدم صوب مناقشة اشكالية الأمة والدولة.

يقول اسماعيل صبرى ، ان الإقرار بتميز أمة معينه بين غيرها من الأمم لا يؤدي بالضرورة ولا بالاحتم الى دولة واحدة بسيطة ومركزية (ما اسمى عند العرب بالوحدة الاندماجية) وترتب على ذلك معرفة ان التاريخ والجغرافيا واللغة والدين لا تكفى لتوحد الأمة. بل لابد من أن يناضل الناس من أجل الوحدة وان يرغب فيها أغلبيتهم . كما أن انتظار التقدم ومنفعة الواضحة هو وحده الذى يمكن ان تعبأ على أساسه الشعوب لدعم كل خطوة مواتيه على طريق التوحد. والارادة السياسية لا تغنى عن ضرورة توفر الاساس المادى للتوحيد ، فالإرادة السياسية تحكمها فى النهاية اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية تعبر فى مجموعها عن توجه مجتمعى.

فى الفصل الثالث يستعرض المؤلف الارهاصات الأولى لنشوء جامعة الدول العربية كأول إطار مؤسس للجماعة القومية العربية ، وذلك فى فترة ما بين الحربين ويثبت الدور النشط لطابور طويل من الرواد من دعاة الوحدة العربية الذين رفعوا رايتها وأصولها ونظروا لها بكتاباتهم الرصينة حتى وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وأعلن عن ميلاد جامعة الدول العربية التى حلت محل الجماعة القومية على أساس القاسم المشترك الأدنى الذى ليس فيه من العروية إلا اللغة. وكان أول الاختبارات الصعبة لهذا الوليد هو كارثة التصدى للوجود الصهيونى فى فلسطين وتقسيم فلسطين ، وانتهى هذا الاختبار العسير بأن انتهت حرب ١٩٤٨ الى تمكن اسرائيل من تجاوز حدود التقسيم الذى أقرته الأمم المتحدة، واحتلال أرض كانت المنظمة الدولية قد خصصتها لدولة فلسطين العربية، وزيادة المساحة التى آلت الى اسرائيل عما كان مقررا لها بحوالى ٤٠٪ . وكان من نتائج هذا الفشل الذريع قيام الانقلابات فى سوريا وقيام ثورة ٢٣ يوليو فى ١٩٥٢ وبدء الثورة الجزائرية وعودة

الملك محمد الخامس الى عرش المملكة المغربية ونجاح مصر فى تأميم شركة قناة السويس وحرب السويس ، ثم اعلان الوحدة بين مصر وسوريا وواقعة الانفصال . ثم جاءت كارثة يونيو ١٩٦٧ ، التى دفعت الكثيرين الى اعادة التفكير فى قضايا قومية كثيرة . وبعدها يستعيد العرب توازنهم وثقتهم بالنفس بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣ وتبدأ حقبة النفط العربى والثراء النفطى وهجرة العمالة العربية من الدول المصدرة للعمالة الى الدول المنتجة للنفط التى انتهت بحرب الكويت وسقوط العرب فى شرك الاختلاف والتردد والانتهزامية واختفاء هموم الأمة من الخطاب الرسمى والاعلامى وغرق المثقفين العرب فى الماضوية وغياب النظرة المستقبلية وهندسة المستقبل وتحديث الفكر القومى وابتداع الأشكال والوسائل التى يجب اتباعها حتى يتجنب العرب مصائب الزمن الماضى .

فى الفصل الرابع ، يستعرض المؤلف حال الامة العربية التى لا يراها الدكتور عبد الله مفهوما محررا كالدولة عند هيجل ولكنها نساء ورجال وشيوخ وشبان وأطفال يعيشون فى ظروف ملموسة أو مقدرة احصائيا ويتطلعون الى مستوى معيشة أفضل ومعظمهم يكونون قوة العمل الاحتمالية التى منها يخرج المحاربون وصناع الحياة الروحية والفكرية والمادية بعرقهم واحيانا بدمهم ، بينون الكيان القومى ويحددون فى نهاية الأمر مصيره الى تقدم وازدهار أو الى فقر وضياح أو الى خليط من هذا وذاك . ومن ثم يستعرض المؤلف ثبنا كميا لأحوال الأمة العربية التى يبلغ تعدادها حاليا ما بين ٢٢٥-٢٣٥ مليون نسمة ويبلغ عدد العرب فى سن العمل نحو ٢٧٪ مقارنة بحوالى ٣٨٪ فى الولايات المتحدة ، الأمر الذى يمثل معدلا عاليا للإعالة ، اذا يعيش ٧٣٪ من السكان من عمل ٢٧٪ وذلك اذا وجد كل منهم فرصة عمل منتج وبالتالي يرتهن كل تقدم للمجتمع العربى بارتفاع فى متوسط انتاجية عمل حوالى ٦٣ مليون نسمة . والأنهار الرئيسية الثلاثة فى الوطن العربى كله تقع منابعها خارج أرض العرب بكل ماتمثلته من ضغوط ومراهنات . ومجموع الناتج المحلى لخمسة عشر قطرا عضوا بالجامعة العربية يبلغ ٣٣٣,٢ مليار دولار فى ١٩٩٢ لو قسم على عدد سكان هذه الاقطار (٢٠٣ ملايين نسمة) لبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ١٦٣٤ دولارا فحسب ، فاذا أضفنا لذلك سوء نمط توزيع الدخل بين فئات المجتمع نجد أن أغلبية السكان تظل فقيرة ، مما يدحض أوهاام بعض الحكام العرب المتعلقة باقتسام عوائد البترول بين أقطار العرب كلها ، وهو وهم يعبر عن جهل ، لأننا لو تصورنا اقتسام الثروات فيجب أن نقسم ايضا الأعباء ، فهذا باطل يراد منه باطل ، لأن القسمة المطروحة توزع المال بين الحكام وليس الشعوب . ومن ناحية

أخرى نجد أن ٤٥,٥ ٪ من اجمالي الأمة العربية ترد في قائمة البلدان الأقل دخلا ولن يتجاوز المرء الحقيقة عندما يقول إن نصف سكان الأمة العربية يعيشون تحت حد الفقر بالمقاييس المتعارف عليها . وفي جميع الأحوال يحصل العشر الأعلى على ضعف ما يحصل عليه ٤٠ ٪ ممن يحصلون على دخل . وهكذا يتأكد أن أكثر من نصف الأمة العربية يعيشون تحت أي حد فقر يعتمده القياس .

وفي مجال التعليم ، يشير المؤلف الى تواضع مؤشرات التعليم في الأقطار العربية مقارنة باحدى دول جنوب شرق آسيا ممن يلقبون بنمور آسيا وهى كوريا الجنوبية حيث نجد فيها الاستيعاب كاملا فى بداية السلم التعليمى مقابل ٩٨,٥ ٪ فى مصر مع ملاحظة أن هذه النسبة تمثل من سجلوا اسماءهم فى أولى سنوات التعليم الابتدائى أو الاساسى وليس اجمالى من هم فى الشريحة العمرية المؤهلة للالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائى ، كما ان ٨٨ ٪ من الجنسين فى كوريا الجنوبية يحصلون على التعليم الثانوى مقابل ٥٠ ٪ فى مصر ، وأن نسبة ٤٠ ٪ من الشريحة العمرية تحضر للتعليم العالى مقابل ١٨,٢ ٪ فى مصر ، كما وأن نسبة دارسى العلوم والهندسة تمثل ٣٣ ٪ من اجمالى طلبة المرحلة الثالثة الأمر الذى يهدد نهضة العلوم وتبنى تكنولوجيات العصر واستيعابها والمشاركة فى ابتكارها .

وفي مجال الصحة نجد أن معدل وفيات الرضع يقدم أرقاما مزعجة فى السودان ٩٩ لكل ١٠٠٠ (١٩٩٢) اما دون الخامسة فإن المعدل الحالى ١٦٢ فى الألف للذكور ، ١٧١ فى الالف للاناث على الرغم من التحسن المعنوى لهذا المؤشر فى كثير من الدول العربية مثل دولة الامارات العربية والكويت وان لم تحقق أرقام الدول الصناعية المتقدمة . وكذلك يشير المؤلف الى أوضاع سوء التغذية المرتبطة بالطاقة والبروتين والتي تفصح عن نفسها فى صورة المؤشرات الانثروبومترية المتدنية (التقزم والهزال) بين الاطفال العرب . والأكثر من هذا هى صورة الصحة وحدوث المرض فى أحياء الصفيح ، والمناطق العشوائية والمأوى المتدنية فى كثير من الحواضر العربية^(١) ويخلص المؤلف من هذا كله الى أن "العدل الاجتماعى مايزال حلما فى خيال بعض العرب ، وكلما ظهرت بوادر حقيقة فى أضيق الحدود عانى المجتمع من الردة" . ودون إدانه او تشهير يجب أن تكون لنا الشجاعة لمواجهة واقع حرمان المواطن العربى من معظم حقوق الانسان .

وبالعكس يعيش هذا المواطن محكوما بسلطة لم تتح له فرصة التأثير فى وجودها ولا أمل فى تغييرها بالطرق السلمية المشروعة . وحيث لا تختار الشعوب حكامها بالانتخاب الحر والنظيف

تكون السلطة مطلقة ويذكر المؤلف قول بسمارك من إنك لو وفرت الزبدة لكل مواطن تلهيه عن ورقة الاقتراع وأغلبية العرب لا تملك الزبدة ولا ورقة الاقتراع^(٢).

ويرفع المؤلف أصبعه ليستنهض همة المثقفين العرب " ملح الارض " الذين شغلتهم مجالسهم ومؤتمراتهم وحلقات نقاشهم وبيزنطيتهم عن مناهج العمل الفعال كذلك يشير المؤلف الى ظاهرة التنمية المشوهة وهى جيوب التنمية أو جزرها ومنها حالة دلتا مصر التى طورت نظما مصرفية وشبكة متقدمة للسكك الحديدية ومراكز لبحوث القطن وصناعة لحليج وغزل القطن ونظاما متقدما للرى وبورصة قطن بهدف خدمة هذا المحصول الواحد الذى اعتمد عليه الاقتصاد المصرى إبان فترة الاحتلال الانجليزى من اجل خدمة مصالح المستعمر .

ويخلص المؤلف فى ختام عرضه لملامح التنمية المتدنية فى العالم العربى الى الصراعات الداخلية التى جرت فى لبنان والصومال واليمن وتجرى الآن فى الجزائر والعراق مما يهدد الامن الداخلى والتنمية باعتبار ان السلام الاجتماعى هو ركيزة التنمية.

فى الفصل الخامس يحلل المؤلف مضمونه التنمية القومية ويشير الى أن مفهوم التنمية يشير الى عمل ارادى يعبأ حوله المجتمع بكل ما يملك . فهى أى (التنمية الاقتصادية) على عكس النمو الاقتصادى لاتخرج تلقائياً من آليات السوق ويسوق المثل من تاريخ مصر الاقتصادى قبل الاحتلال الانجليزى ويؤكد على حقيقة أن التنمية لاتتم الا بارادة سياسية واضحة وحازمة يؤيدها رأى عام قوى،وجماهير متحمسة . والتنمية الاقتصادية على اهميتها البالغة ليست إلا جانباً واحداً من جوانب التنمية الشاملة التى تغطى المجتمع كله. وبقاء الاحوال الاجتماعية والايوضاع السياسية على ماهى عليه من شأنه أن يضعف الاقتصاد ويرقف التنمية ، حيث تهتم اقتصادات التنمية فى الوقت الراهن بالتنمية البشرية ، فالعامل الجاهل المريض الفقير لامحل يذكر له فى دورة الانتاج والتوزيع الحديثة وثورة الاتصالات وعصر المعلومات لن يتعامل معه الا من توفرت له المعرفة والتأهيل بعلوم العصر^(٣) وكذلك ضرورة التركيز على مفهوم التنمية المستدامة التى تشير الى ضرورة ألا يتم صناعة منجزات الحاضر على اساس الإضرار باجيال المستقبل .

ومع ايمان المؤلف بأن التنمية هى سلسلة من المعارك المتتابعة عبر فترة زمنية طويلة نسبياً يخوضها المجتمع بأسره ، فإنه يؤكد على عنصر الدافعية لدى المواطن العربى وضرورة أن يكون لجهده مردود يخرج من وضع التهميش والحرمان ويحمل اليه أمل أن تكون معيشة اولاده أفضل من

معيشته . والنظرية الاقتصادية الأكاديمية تؤكد أن حاجات الانسان لاتنتهى وكلما اشبع منها واحدة طالب باشباع الاخرى ولكن وسائل اشباع كل حاجة تتعدد وتتنوع . فالجوع واحد ولكن وسائل الشبع تتفاوت من الفول الى الكافيار . وازاء هذا التنوع تكثر الشهوات ^(٤) . وهذا بالدقة هو ماحدث فى مجتمعات الاستهلاك الواسع ، حيث تزايدت الشهوات ليزيد الانتاج المادى وتزيد أرباح المنتجين وكان الاعلان بالاضافة الى أثر المحاكاه هو الوسيلة الأولى لجعل أى شئ موضوعا لشهوة وأخطر ما يصيب المجتمعات هو السعى الى محاكاة نموذج الاستهلاك الغربى والجرى وراء الصراعات .

ويشير المؤلف فى براعة الى المشروعات كثيفة المعرفة ونحن على ابواب القرن الحادى والعشرين ، فمن البديهي أن تلك مهمة مكلفة لاتيسر الا بجهود متصلة عبر سنوات كثيرة . كذلك فإن مقياس نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى الناتج القومى الاجمالى تعد من أهم مقاييس الاداء فى البلدان الصناعية . فالمعرفة قوة فى ذاتها واتساع نطاقها المتصل ضمان للتقدم الاقتصادى . ويرى المؤلف ان التنمية فى المقام الأخير تثير قضيتين لابد من حسمهما :

- الاعتماد على النفس

- المساحة الاقتصادية للتنمية

والاعتماد على النفس فى رأى المؤلف ليس معناه الاتكفاء على الذات والانطلاق فى عصر الكوكبية . كما أن المعنى الحقيقى للاستقلال الاقتصادى هو المدى الذى تملكه الدولة من حرية الاختيار وحرية القرار . وكلما ضاق مجال حرية القرار زادت التبعية والعكس صحيح . ولاخيار لنا والكلام على لسان المؤلف فى العالم الثالث إلا أن نضيف الى الاعتماد على النفس فى كل قطر الاعتماد الجماعى على النفس لمجموع الدول العربية . وبعبارة اخرى يرى المؤلف أن من اصعب الأمور نجاح تنمية قطرية واضطرابها ، إن لم يكن مستحيلا ، فيما يخص البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان . وبهذا لايبقى أمام العرب إلا التنمية القومية على مستوى الوطن العربى كله لكى يكون سوقا احتمالية فيها ٢٥٠ مليون مستهلك متنوع مواردها ، وأنشطة الانتاج التى تضمها ، وتكون لنفسها قاعدة علمية وتكنولوجية وتوفر للحضارة العربية مكانا بين حضارات البشر المختلفة . وفى تحقيق التنمية القومية ضمان لتقليل حدوث الفقر وتزايد فرص العمل وازدياد فرص الريح أمام القطاع الخاص وتحسن مستوى المعيشة كما ونوعا . وبهذا تشكل التنمية القومية القاعدة المادية التى لايقوم بدونها تعاون او تكامل او توحد.

فى الفصل السادس يناقش المؤلف موضوع التعاون فى التنمية، وبداية يذكر المؤلف ان التكامل الاقتصادى ليس نموذجا رياضيا يمكن تطبيقه مع ضمان النتائج ولكنه تجربة تتوقف محدداتها وسياساتها على استخلاصات التجربة التاريخية وظروفها كما أن نجاحها يتوقف على الواقع الذى تعيشه دول التكامل ، ولربما كانت مشاكله جديدة، وبالتالى لابد أن تكون حلولها غير مألوفة عما واجه الكتل الاقتصادية الاخرى وهى بصدد مواجهة مشاكلها ، والمهم فى هذا السياق هو فهم السمات العامة المشتركة التى يمكن الاهتداء بها ، ويشير المؤلف الى أن تجارب التعاون والتكامل بين دول الجنوب التى ظهرت هنا وهناك والمستلهمة من النموذج الغربى أو "مفهوم السوق المشتركة" او السوق الواحدة ، لم يكتب لأى منها أى قدر ملموس من النجاح . فلسنا وحدنا فى الفشل . كما أن أحدث مظهر فى امريكا اللاتينية ، وهو مؤسسة اسمها " النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ESLA" لم يبرز لها نشاط يذكر . وان كانت هناك محاولة تستحق لفت الانظار هى (رابطة دول جنوب شرقى آسيا ASEAN) . والجدير بالذكر فى دول هذه المنظمة التى لانتمى دولها الى اثنىة واحدة وينتشر بينها ديانات كثيرة أهمها بالترتيب الزمنى : الهندوسية، البوذية، الكونفوشية والاسلام والمسيحية ، كما ان ميراثها من عهد الاستعمار مختلف ، انها أى هذه الدول قد أتت إلى تراض عام يحكم أعمال المنظمة التى تتخذ شكل توصيات تنفذها كل دولة على طريقته الخاصة وفى الوقت الذى تراه مناسباً.

ويبرز اعتقاد المؤلف فى أن أحد الشروط الموضوعية لتحقيق التكامل الاقتصادى لا يتمثل فى محاكاة أوروبا فى تركيزها على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، ولكن فى زيادة الانتاج وارتفاع الانتاجية ، لان الاسواق العربية على وجه الخصوص تعتبر " اسيرة" نتيجة للروابط الحميمة القائمة بالفعل بين الفعاليات الاقتصادية فى بلادنا وبين شركات من الغرب . ويلفت المؤلف النظر الى أن تجارب التكامل الاقتصادى بين الدول العربية لم تثمر كثيرا ، فبعد خمسين عاما من إنشاء جامعة الدول العربية ، وثلاثين عاما من حياة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ماتزال نسبة التجارة البينية ، أقل من ١٠٪ من اجمالى التجارة الدولية للدول العربية مجتمعة؛ ويضاف الى هذا عامل آخر يحد من زيادة تلك النسبة ، ألا وهو حقيقة أن ٨٤٪ من صادرات العرب مواد أولية فى حين لاتزيد نسبة السلع المصنعة على ١٠٪ . ومن المنطقى أن يكون مستوردو المواد الاولية دولا صناعية متقدمة ، وتذهب معظم صادراتنا (٦٢٪) الى السوق الاوروبية واليابان والولايات

المتحدة . وهي تصدر لنا نسبة ٦٥,٥٪ من اجمالي الواردات العربية . والخلاصة ، أن ترسم الدول العربية لخطة الوحدة الأوروبية في تحرير التجارة وترك مابعد ذلك لآليات السوق لم يتمخض عنه زيادة التجارة البينية ولا تغير بنية الاقتصاد العربي .

ويتطرق المؤلف بعد ذلك الى عرض آليات التعاون المقترحة وهي المعرفة والتشاور والمشاركة .

فأولاً : لا بد وان تكون المعلومات المقاسة كمياً عبر عدة سنوات هي وحدها التي تضمن رشد القرار ، وتوفر للدولة والمواطنين المعرفة بأوضاع المجتمع ، وتضمن احترام الغير لها كحكومة قادرة ومستقلة . ومن ثم يجب أن يكون من أول مهام التعاون للتنمية توفير قاعدة بيانات شاملة ومتجددة عبر السنين وخاضعة للتحديث والمقارنة .

وثانياً : إن التعاون للتنمية يتطلب التشاور على مستويات مختلفة من لقاءات قمة الى تنفيذيين . فالعلاقات بين الحكومات المشاركة في التعاون لا يحتاج لأي قرارات ملزمة ، وإنما المطلوب أن تتم هذه اللقاءات لمواجهة مشكلة تنمية معقدة قد تحتاج الى قرارات سياسية لتتغير في نتائج البحوث والدراسات والاقتراحات المتصورة ومزايا كل منها وعيوبه . ولن ينجح التعاون مابقي اسير اجتماعات الوزراء والخبراء الحكوميين .

ثالثاً : لا بد لتكوين رأى عام موافق له من الاتصال المنتظم بين صناعات القرار في الانتاج والتوزيع ، في السلع والخدمات ، وكذلك من يؤثرون في صنع القرار ، ثم المشاركون في التنفيذ وأخيراً المتأثرون بالتنفيذ .

في الفصل السابع يعرض المؤلف لموضوع التنمية التكاملية وذلك من منظور المفهوم والدلالة ، ذلك ان مضمونية التعاون تنصرف الى خلق الظروف الأكثر ملاءمة لتحقيق اجراءات التكامل . والتكامل الاقتصادي عند الدكتور عبد الله يعنى "بناء وتراكم المزيد من الودائع الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الاقتصادات المشاركة فيه تجعل تلبية كل من الطلب والعرض على السلع والخدمات وعناصر الانتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرار الاقتصادي في تلك الاقتصادات ، لأنه يعظم الربح والمنفعة ، ومن ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية في اتجاه توحيد اسواق الاقطار المشاركة في التكامل دون عزلها عن حركة التجارة العالمية ، أو الحد من الزيادة

المتوالية فى حجم المبادلات بين مختلف الدول ومجموعات الدول ". ومن ثم فإن التكامل الاقتصادى لايشكل قلعة محصنة فى وجه "عدو" أو منافس ، وليس اجراءً دفاعياً ، وانما تحكمه اساساً زيادة المردود الاقتصادى فى داخل منطقة التكامل يحسن وضعها فى الاقتصاد العالمى.

وبداية لابد من بناء قاعدة مادية ومعرفية لزيادة مطردة فى الانتاج والانتاجية . ولبناء القاعدة المادية والمعرفية جوانب عدة منها الانتاج المادى بإعتباره وسيلة البقاء على الحياة أو تجديد المجتمع ، والارتقاء بمستوى المعيشة يعنى زيادة ملموسة فى انتاج السلع والخدمات لمواجهة هذا الطلب ، وزيادة الانتاج تعنى مزيداً من فرص العمل ودخلاً يمكن من يحصل عليه من شراء مايريد. ولا بد أن يواكب عملية بناء القاعدة المعرفية عمليات بناء القاعدة المادية . فلا انتاج يذكر بدون معرفة على مستويات مختلفة وتحقيق التنمية البشرية وتكوين رأس المال البشرى. فاليابان حين كانت تعتمد على تكنولوجيا مستوردة كانت تكلف فرقاً من بينها للبحث فى كل تكنولوجيا يمكن شراؤها عن مدى تأثيرها أو تأثيرها فى حياة اليابانيين وأن تقارن بين كل مايطرح امامها من انواع التكنولوجيا بهدف الانتقاء بعد التصرف الدقيق والغريزة.

بعد ذلك ينتقل المؤلف لمناقشة جوانب التنمية التكاملية حيث يرى ان الشركات العربية المشتركة هى الأداة الفعالة فى تحقيق التنمية التكاملية وبذلك لابد من ترتيب اوضاعها واولها الاطار القانونى. فالوطن العربى فى حاجة ماسة الى نظام قانونى موحد ومرن يحدد اوضاع الشركات العربية المشتركة . وسوف تكون هناك حاجة الى التنسيق بهدف تحقيق التماثل بين قوانين شركات الاموال والاستثمار الموجودة حالياً فى الاقطار العربية وتوضيح الجهة التى تعطى موافقتها على انشاء الشركة وتسجيلها واستكمال مقومات الشخصية الاعتبارية.

وثانيهما النهضة أو ثقافة التنمية التكاملية بالتركيز على التعليم من منظور الضرورات

التالية :

- الا يقتصر التعليم على حشو مخ التلميذ بعدد غير متآلف من المعلومات ينساها بعد

نجاحه فى الامتحان.

- ان الطفل يحتاج للحركة وهو فى مرحلة النمو ، ومن ثم لابد من توفير وسائل الالعاب

الرياضية . وكذلك تنمية الهوايات البدوية والفنية وبداية التعرف على الحاسوب.

- أن جوهر التطوير فى التعليم هو تنشيط العقل قبل الذاكرة . والانتقال من التلقين والحفظ الى تنمية الرغبة فى التعليم واكتساب القدرة عليه لدى التلاميذ منذ بداية التعليم الاساسى وحتى نهاية التعليم العالى.

- الاهتمام بالعناصر الموهوبة وتكوين مراكز التفوق.

- الاهتمام بحركة الترجمة ونقل ثمرات المطابع العالمية فى كل فروع المعرفة العربية.

وثالثها : الكفاية والعدل فإذا لم تصاحب التنمية منذ البداية حزمة من الاجراءات الفعالة لتصفية الفقر المدقع (خمس الى ريع العرب تحت خط الفقر) ومايعنيه من افتقاد فرصة العمل وبالتالي افتقاد الدخل وانتشار الجوع ونقص التغذية وتفشى الامراض وغلبة الجهل ومايجره من حرمان ، ومايترتب على التهميش من انحراف ومخالفة للقانون وارتكاب الجرائم وتعاطى المخدرات وكافة انواع درجات العنف فلن تضطرد باستمرار . ذلك أن مفعول التساقط رذاذا^(٥) قد ثبت زيفه واكتشف البنك الدولى زيادة حدوث الفقر فاضطر الى اتخاذ تدابير التخفيف من حدوث الفقر^(٦) وليس استئصال شأفة الفقر . فالكفاية والعدل عند المؤلف هى الخليقة بزرع الدافعية لدى المواطن العربى، فلن يتفانى الانسان الا اذا احترمت حقوقه وكان لجهده المثابر مردود ولو قليل عليه، وأمل فى مردود أعلى لأولاده. عندئذ يوجد الحافز المعنوى جنباً الى جنب مع الحافز المادى ويقتنع المواطن أن رقيه الاجتماعى مرتبط برفى المجتمع نفسه الذى يوفر له الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار فى كل ما يعنيه، يوفر له الأمن والأمان .

فى الفصل الثامن يتحدث الدكتور عبد الله عن الإطار المؤسسى لوحدة الأمة العربية ، ويوطىء بالدروس المستفادة من تجربة العمل العربى المشترك على امتداد الخمسين عاماً الماضية منذ انشاء جامعة الدول العربية التى تضم ٢١ منظمة متخصصة ، ٩ مجالس وزارية ، ٦٠ شركة ساهم فيها العرب وحدهم ، وثمانى شركات برأس مال عربى وأجنبى تنشط على الأرض العربية، وستة بنوك عربية ، ١٢٠ بنكا عربيا بها مساهمة أجنبية ، ثم مجلس الوحدة الاقتصادية وعدد من الاتحادات الصناعية.

الدرس الأول المستخلص ، هو أنه ينبغى مراجعة أوضاع المؤسسات العربية مراجعة شاملة تغير من توجهها فى مجموعها ، بغية رد الروح الى مايستحق البقاء منها وربما ايضا اقتراح اخرى ،

حيث إنه قد تأكد عدم ملاءمة البنية التنظيمية والمجالس الوزارية لطبيعة العمل المشترك بسبب الاقتباس غير الرشيد فى حالات عديدة وكذا الافتقار الى مرجعية قومية فاعلة تسخر مؤسسات العمل العربى المشترك لخدمة استراتيجية عربية اقتصادية اجتماعية ناجحة. و خلاصة المطلوب بعد خمسين عاما من انشاء الجامعة العربية هو انتقال جوهرى من صورة المنظمة الدولية الى صورة المؤسسة القومية التى يحكم تشكيلاتها وبرامج عملها (نموذج Paradigm) التعاون والتكامل والتوحد، والتى تقيم كل ماترى أو تعلن أو تفعل بقدر مايخدم هذا المفهوم الكلى .

والدرس الثانى المستخلص هو ضرورة تكوين المعرفة والبدء بها ، فصناعة القرار الرشيد مرهونة بكمية ونوع البيانات المتاحة لمن يصنعه . وأول مهمة على طريق التعاون والتكامل باعتقاد المؤلف هى انشاء قاعدة بيانات مركزية فى الجامعة العربية تأخذ من كل قطر كامل البيانات المتاحة، وتضع تحت تصرف أى قطر البيانات التى يريدنا عن اقطار عربية أخرى أو عن الاحصاءات الدولية. وترتبط الامانة العامة وكل المؤسسات العربية حكومية أو أهلية بوسائل التكامل المباشر بالحاسوب الرئيسى.ومن الامور وثيقة الصلة بموضوع البيانات والدراسات ضرورة النشر على الكافة واتاحة المادة العلمية لمن يريدنا وانشاء المجمع الموحد للغة العربية.

اما الجانب الثالث فهو ضرورة توفير البيانات والمعلومات بغية الوصول الى تراض عام تتولى كل حكومة ترجمته الى واقع فى قطرها . اما الموضوعات الناضجة للحسم فيجوز ان تكون محل تصويت مع عدم الزام اى قطر بقرار يرفضه ، ومع امكان تأجيل الحسم لفترة اخرى يكون فيها محل تفاوض بين الأطراف ، وامكان ان يتبنى عدد كبير من الأعضاء ضرورة التنفيذ مع اعطاء الاقلية فرصة التفكير واعادة النظر.

اما جانب القضاء والتحكيم فلايرى المؤلف حاجة الى " محكمة عدل عربية" كمظهر من مظاهر محاكاة هيئات دولية فى اداء مهام قومية ، وكل مايمكن الاتفاق عليه الآن هو الحاجة الى جهاز قضائى يفصل فى المنازعات ذات الطبيعة القانونية ، والتى تنشأ عن القانون القومى فى التطبيق أو عن خلاف بين قطرين أو اكثر حول قضية يغلب عليها الطابع الاقتصادى وليس النظرة السياسية.

وأخيرا يبقى جانب المشاركة الشعبية وفيها يستلهم المؤلف تكوين مجلس استشارى عربى يضم اعضاء قياديين لمؤسسات المجتمع المدنى مادامت مواقعهم قد شغلت بالانتخاب . كذلك

يمكن ان تكون المرحلة التالية هي انتخاب كل برلمان عربى لعدد من اعضائه المنتخبين وفقاً لمبدأ تمثيل الأغلبية والمعارضة فى مجلس شورى عربى له عدد من الصلاحيات الهامة.

فى الفصل التاسع والأخير يوجز المؤلف رؤيته الصلبة والعميقة عن التوحد العربى وكيفية ترجمته من حكاية رومانسية الى واقع ملموس وحى يؤكد فيها على النقاط الهامة التالية :-

- أن العرب أمة واحدة لها كل مقومات الأمة.
- أن الأمة العربية فقيرة بمعايير التنمية البشرية ومن ثم يجب العمل بكل جدية لإخراج الأمة من دائرة الفقر ومتعلقاته من خلال التنمية القومية وانعكاساتها على التنمية القطرية.
- ضرورة ارساء سلطة الدولة السياسية والاقتصادية لاتفريغ التنمية من دور الدولة .
- النظر الى قضية التوحد عبر أفق منظور وجعله نموذجاً يمكن الوصول اليه بعد الكم المتزايد من التقارب والتعاون والتكامل.
- التركيز على التوحد وليس التوحيد بما يعنى ذلك من افعال المشاركة مثل التعاون والتكامل.
- ضرورة تحقيق الكفاية والعدل كأهم متطلبات التوحد.
- الفحص الشامل للمؤسسات العربية المتعددة استناداً الى مصالح الشعوب العربية المترابطة التى تمنع انفصام عربى التوحد.
- أن التوحد لايعنى الانكفاء على الذات والقطيعة مع الاقتصاد العالمى . وانما يعنى بناء القوة الانتاجية للعرب ورفع انتاجية العمل ، وتوحيد الجهود بحيث يتحسن موضع العرب فى الاقتصاد العالمى وتزيد قدرتهم التفاوضية.
- ضرورة توافر الديمقراطية دستوريا وعمليا لمسيرة التوحد، ليس فقط فى التعامل بين الحكام والمحكومين . ولكن ايضا فى المجتمع المدنى ، وداخل الاسرة والمدرسة.
- احاطة رأى العام بالتطور السنوى لعملية التعاون ثم عملية التكامل طلباً لمشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المواطنين.

- أن تستند اجراءات التوحيد على استفتاء الناخبين فى كل قطر على وثيقة محددة بأسس التوحيد ومسيرته.

ولا يفوت المؤلف وهو ينهى رؤيته العميقة للتوحيد العربى أن ينظر الى التخوم البعيدة مع دول الجوار الملاصق فى أفريقيا وآسيامن خلال العلاقات الدبلوماسية الناضجة والرشيذة.

ولا يفوتنا فى الختام ان نذكر القارىء بالتذليل الملحق بالكتاب والذى حشد فيه المؤلف خمس أوراق قدمها فى مناسبات متفرقة عبر ربع القرن الأخير تحمل عناوين:

- العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ١٩٧٦.

- نحو جماعة اقتصادية عربية ١٩٧٧.

- العرب بعد الكارثة ١٩٩١.

- العرب والنهضة الثانية : الضرورات والمتطلبات ١٩٩٢.

- العرب بعد اوسلو ١٩٩٣.

هوامش

(١) للوقوف على تفصيلات أكثر بصدد ما ذكره المؤلف عن مؤشرات التنمية البشرية راجع : البرنامج الانمائى للأمم المتحدة - " تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ " - مطبعة جامعة اكسفورد بنيويورك ١٩٩٦.

(٢) فى كثير من الدول العربية الغنية تأخر بناء المؤسسات السياسية بسبب تحسن أوضاع المواطنين فى هذه البلاد ، غير أن هذا لم يغن شيئا عن ضرورة ارساء قنوات التعبير السياسى، والحكم الديمقراطى (المراجع).

(٣) يرى كثير من الاقتصاديين أن مفهوم الأمية فى القرن القادم لن ينصرف الى الأمية الابجدية ولكن الى عجز الفرد عن التعامل مع الحاسوب والاستفادة منه (المراجع).

(٤) للغذاء - مستويات : غذاء للبقاء ، وغذاء صحى وغذاء للمتعة (المراجع).

Trickling down effect (٥)

Poverty alleviation (٦)